

السياسي يراوغ: لن أدير ظهري للمصر

إنباء عن إعلان ترشحه منتصف الشهر الجاري

مصر



أكد السيسي أن الأيام المقبلة ستشهد الإجراءات الرسمية من أجل ترشحه (الأناضول)

لا يزال عبد الفتاح السيسي يعتمد تكتيك الغموض في شأن ترشحه لرئاسة الجمهورية، ورغم أنه قرار بات شبه محسوم لدى كل الأطراف المعنية وهو يستعد لإعلان ترشحه منتصف الشهر الجاري بخطاب أعده بنفسه. حجته حول عدم الترشح بعد أنه لا يزال لديه ما يقوم به في منصبه الحالي

وتابع إن «السيسي شدد على أن مصر تمر بظروف صعبة، تتطلب تكاتف الشعب والجيش والشرطة لأن أي شخص لا يستطيع وحده أن ينهض بالبلاد في مثل هذه الظروف». مصادر قريبة من المشير أكدت لـ «الأخبار» أن السيسي «يؤمن أن مصر تمر كباقي البلاد العربية بمخطط تفتيت وفق الخطة الأميركية المرسومة

القاهرة - إيمان إبراهيم

«لا يمكن أن أدير ظهري عندما أشاهد الغالبية العظمى تطالبني بالترشح للرئاسة». عبارة هي الأكثر وضوحاً في شأن موقف وزير الدفاع المصري المشير عبد الفتاح السيسي من خوض الانتخابات الرئاسية التي باتت أجواؤها تخيم على سماء القاهرة في حين علمت «الأخبار» أنه حسم موقفة وسيعلن ترشحه في منتصف الشهر الحالي.

وفي وقت ترددت فيه أنباء شبه أكيدة عن عزم المشير السيسي خوض ماراتون الانتخابات الرئاسية، علمت «الأخبار» أن من المرجح أن يعلن السيسي ترشحه للرئاسة في منتصف الشهر الجاري رسمياً، وأنه يُعد خطاباً سيلقيه يوم إعلان الترشح، أصر على صياغته بنفسه، ينقسم إلى جزئين: الأول سيتوجه فيه بالحديث إلى القوات المسلحة وتوصياته لهم قبل أن يغادر منصبه كوزير للدفاع، والجزء الثاني من الخطاب سيكون موجه إلى الشعب المصري.

وكان السيسي قال في خطاب ألقاه أمس في الكلية الحربية على هامش حفل انتهاء فترة الإعداد العسكري والتدريب الأساسي لطلبة الكليات والمعاهد العسكرية، أنه سيرك «الأيام المقبلة لتشهد الإجراءات الرسمية» من أجل ترشحه.

أحد القادة العسكريين المقربين من السيسي، وفي حديث لـ «الأخبار» حلل فيه خطاب المشير، أوضح أن «نفس اللعبة السياسية التي نفذها رئيس جهاز الاستخبارات العامة السابق عمر سليمان، أثناء إعلانه قرار خوضه الانتخابات الرئاسية بعد إطاحة نظام حسني مبارك، ينفذها حالياً المشير السيسي».

ولفت المصدر إلى أن «المقصود من كلام السيسي هو استمرار ترقبه لأجواء الرأي العام، الذي سيحدد موقفه النهائي للترشح على منصب الرئيس، بجانب أنه ملتزم أمام المصريين بتنفيذ مطالبهم في حماية مصر بغض النظر عن موقعه في وزارة الدفاع، أو بديوان عام الرئاسة، لأن الدستور المصري الجديد أقر دور القوات المسلحة في الحفاظ على مصر أرضاً وشعباً مهماً كانت الملاسات والظروف».

وشدد على أن «السيسي لا يسعى إلى منصب الرئاسة، لكنه ينظر إليه بمسؤولية ويتعامل كأنه قاب قوسين أو أدنى من الفشل إذا أخفق في تلبية مطالب المصريين، لكنه يعي تماماً حجم المؤامرات التي تحاك ضد مصر، والتي للأسف تنفذ على أيدي مصريين من أصحاب المصالح الخارجية وحاملي الاجندات المختلفة». ولفت المصدر إلى أنه بناء على ذلك فإن «السيسي يرهن خوضه ماراتون الرئاسة وفق اتجاه الرأي العام المصري، لأن إرادة الشعب هي القاعدة الوحيدة التي تحرك خيوط الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

وأشار المصدر إلى أن «السيسي يضع مصلحة البلاد في المقام الأول، وبناءً عليه فقد نفاجاً بشخصية أخرى تخوض الانتخابات الرئاسية، لكنها شخصية ملهمة بأوضاع الأمن القومي لمصر في ظل حالة التوتر التي تشهدها البلاد».



أشرف بنفسه على ترتيب أوضاع الجيش المصري عقب رحيله



لإعادة ترسيم حدود دول الربيع العربي». وكشفت المصادر أن «الأجهزة السيادية رصدت بعض الشخصيات التي اتفقت مع الولايات المتحدة الأميركية على خوض هذه الانتخابات التي ستحدد مصير مصر والمصريين خلال السنوات المقبلة، وأن هناك بعض الشخصيات لم تعلن نفسها بعد، وأن الدعم اللوجستي والمادي والتصويتي

سيتم لهذه الشخصية التي تدعمها واشنطن وجماعة الإخوان المسلمين المحظورة».

وكان السيسي قد أكد خلال الاحتفالية التي حضرها رئيس الأركان الفريق صدقي صبحي وقادة الأفرع الرئيسية وكبار قادة القوات المسلحة والمحقوق العسكريين المعتمدين في مصر لعدد من الدول العربية، وعدد من رجال الدولة ورؤساء وطلبة الجامعات واسر الطلبة

المتخرجون، أن «بناء الأجيال الجديدة القادرة على تحمل المسؤولية من الأهداف الرئيسية التي تحرص القوات المسلحة على تحقيقها، مع توفير كافة الإمكانيات وفقاً لنظم التسليح الحديثة». جدير بالذكر أن السيسي أكد أنه يعمل حالياً في إطار وظيفته الحالية كوزير للدفاع، وهناك العديد من الإجراءات والالتزامات التي يجب الانتهاء منها في ظل الظروف والتحديات الصعبة

التي تمر بها مصر حالياً. ولفت المشير إلى «جود مسؤوليات وقيم ومبادئ يتحتم الحفاظ عليها لأي إنسان في موضع مسؤولية عند الإعلان عن الترشح لهذه المهمة، لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى أي مواطن آخر لا يشغل منصباً رسمياً، إذ له من الحرية ليتصرف كما يشاء». وأضاف أن «الأيام المقبلة ستشهد انتهاء الإجراءات المطلوب تنفيذها على نحو

القاهرة تحظر عمل «حماس»: ليست كلها فلسطين

بالمصالح المصرية. وذكرت المحكمة في أسباب حكمها أن «حماس» هي الساعد القوي لـ «الإخوان». وبموجب ميثاق الحركة الصادر عام 1988 هي جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين. وأضافت المحكمة إن تقارير الجهات السيادية تؤكد تورط «حماس» في اقتحام الحدود عام 2008 واقتحام عتاصرها السجون في 2011 وتهريب عناصر محتجزة إلى أماكن مجهولة. وأضافت المحكمة إن هناك تأكيدات من البدو بتورط أعضاء الحركة في تفجيرات خطوط الغاز وإلقاء القبض على أحد عناصرهم الفلسطيني محمد حامد محمود وإخفاء القيادي ممتاز دغمش المتهم باختطاف الضباط المصريين، والقبض على 7 فلسطينيين بحوزتهم خرائط لمنشآت عسكرية وسيادية في مصر. وفي أول تعليق للقوات العسكرية على أثر الحكم على علاقة السلطات المصرية مع فلسطين، شددت مصادر عسكرية مطلعة لـ «الأخبار» على أن «حماس ليست كل فلسطين، ولا تعبر عن الشارع الفلسطيني بأكمله».

وأكدت المصادر أن «المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تتورط في إراقة دماء فلسطينية مهما كانت خلفيتها لعدة أسباب، أولها أن مصر لا تزال على التزامها حيال القضية الفلسطينية».

وفي شرح حيثيات القرار وما يترتب عليه،

القاهرة - رنا محمود، إيمان إبراهيم

أسوة بمصير جماعة الإخوان المسلمين، أصدرت محكمة الأمور المستعجلة المصرية أمس حكماً قضائياً قضى بحظر أنشطة حركة حماس داخل مصر وما ينبثق عنها من جمعيات أو جماعات، أو منظمات أو مؤسسات تتفرع منها أو منشأة بأموالها، أو تتلقى دعماً مالياً منها أو أي نوع من أنواع الدعم على أن يكون هذا الحظر على نحو مؤقت حتى تحقق محكمة الجنائيات من التهم المسندة لمشاركة الحركة لقادة جماعة الإخوان المسلمين المحظورة بقرار من المحكمة نفسها، في اقتحام السجون المصرية والتخابر إبان ثورة «25 يناير».

وقضت محكمة الأمور المستعجلة التي تصدر أحكاماً مؤقتة بوقف كافة أنشطة «حماس» داخل مصر حتى صدور حكم محكمة الجنائيات في قضايا اقتحام السجون والتخابر، المتهم فيها الرئيس المعزول محمد مرسي إلى جانب عدد من أعضاء الحركة، وجررت المحكمة حكمها بوجود حالة ضرورة لوقف أنشطة الحركة لارتكابها أعمالاً إجرامية يعاقب عليها القانون المصري، منها الاشتراك مع الرئيس السابق محمد مرسي وقادة الإخوان المسلمين في التخابر والإضرار

في خطوة لم تكن مفاجئة في أصلها، بل في حجمها الذي يهدد بتداعيات على العلاقات المصرية الفلسطينية، صدر في مصر حكم قضائي يحظر عمل حركة «حماس» على الأراضي المصرية، وقضى بمصادرة مقارها عليها

التي تمر بها مصر حالياً. ولفت المشير إلى «جود مسؤوليات وقيم ومبادئ يتحتم الحفاظ عليها لأي إنسان في موضع مسؤولية عند الإعلان عن الترشح لهذه المهمة، لكن الأمر يختلف بالنسبة إلى أي مواطن آخر لا يشغل منصباً رسمياً، إذ له من الحرية ليتصرف كما يشاء». وأضاف أن «الأيام المقبلة ستشهد انتهاء الإجراءات المطلوب تنفيذها على نحو